الخطة الاستراتيجية

2026-2030

وزارة العمل الأردنية

"هدفنا توفير الحياة الكريمة وتمكين الشباب وإعدادهم لوظائف المستقبل، وعلينا مواصلة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي لإطلاق إمكانات الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات النمو خلال العقد القادم، فما لدى الأردن من كفاءات بشرية وعلاقات مع العالم كفيل بأن يكون رافعا للنمو"

خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين، ٢٠٢٤

الخطة الاستراتيجية

2026-2030

المحتويات

1 مقدمة عن وزارة العمل

نبذة عن الوزارة 5
مهام ومحاور وزارة العمل 6
معايير العمل 7
الهيكل التنظيمي 8
أبرز الإحصاءات والمؤشرات حول سوق العمل 10

2 تحليل البيئة الإستراتيجية والشراكات وادارة المخاطر

مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة 14
تحليل PESTEL 15
تحليل SWOT 16
ملخص نتائج تحليل SWOT ، PESTEL 17
الجهات الشريكة 18
إدارة المخاطر 20

3 مكونات الخطة الإستراتيجية

رؤيتنا 22
رسالتنا 22
قيمنا 22
أهدافنا الاستراتيجية 23
مؤشرات النتائج 23
البرامج والدراسات التنفيذية في الوزارة 24

4 الأهداف والمؤشرات الدولية و الوطنية

أهداف التنمية المستدامة 28
اهم المؤشرات العالمية 28
رؤى التحديث الملكي 29
مؤشرات الاثر لرؤية التحديث الاقتصادي 30
البرامج الخاصة في الوزارة ضمن برامج رؤية التحديث الاقتصادي 31
الاستراتيجيات الوطنية 33

الخطة الاستراتيجية
2026-2030

نبذة عن وزارة العمل

أنشئت وزارة العمل كوزارة مستقلة عام 1976 بموجب نظام تنظيمها رقم (40) لسنة 1976، وتتولى الوزارة مسؤولية تحقيق الأهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة بموجب قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، ولمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم إصدار قانون معدل لقانون العمل رقم (14) لسنة 2019، ووضع نظام تنظيم إداري للوزارة رقم (174) لسنة 2016 وتعديلاته، وتم تطوير واعتماد نظام التنظيم الإداري الجديد للوزارة رقم (28) للعام 2022، وتتألف الوزارة من (15) مديرية مركزية و(5) وحدات على مستوى مديرية وتتضمن أيضا(19) مديرية ميدانية و(11) مكتب منتشرين في كافة المحافظات.

تسعى وزارة العمل إلى تنظيم سوق العمل الأردني وتطويره من خلال تطبيق أحكام قانون العمل، وتعزيز الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية، وترسيخ مبادئ العمل اللائق، والحد من عمل الأطفال، وتنظيم التدريب والعمل المهني، والإشراف على شؤون العمل والعمال، إضافة إلى تقديم خدمات التشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها.

ويواجه سوق العمل الأردني عددًا من التحديات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإقليم، وما نتج عنها من آثار على الاستقرار الاقتصادي وتدفق الاستثمارات، الأمر الذي أسهم في اختلال التوازن في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، إلى جانب ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ومحدودية قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل كافية.

وفي المقابل، يمتلك الأردن فرصًا واعدة يمكن البناء عليها، في مقدمتها رأس المال البشري المؤهل، وتوجهات الدولة نحو الاقتصاد المنظم والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، إضافة إلى تنامي قطاعات اقتصادية واعدة مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية، فضلًا عن الموقع الاستراتيجي للمملكة والدعم الذي توفره رؤى التحديث الملكية، وعلى رأسها رؤية التحديث الاقتصادي.

وانطلاقًا من ذلك، جاءت الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام (2026-2030) لتعزيز مرونة سوق العمل والاستجابة لتحدياته، واستثمار الفرص المتاحة بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث أُعدّت من قبل فريق من قسم التخطيط الاستراتيجي في مديرية السياسات والدراسات بالتعاون مع الشركاء المعنيين، وتمت مراجعتها وتدقيقها من قبل لجنة التنسيق والتخطيط والمتابعة.

مهام وزارة العمل

مهام وزارة العمل

تضطلع الوزارة بعدد من المهام الأساسية تشمل:

1. الإشراف على تطبيق معايير العمل اللائق لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية من خلال القيام بمهام التفتيش على أماكن العمل للتحقق من الالتزام بالتشريعات العمالية بما فيها شروط وظروف العمل وتنظيم شؤون العمال تطبيقًا لأحكام قانون العمل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.
2. التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة لتنفيذ سياسات وبرامج التشغيل والتدريب المهني والتأهيل بما ينسجم مع الخطط الوطنية لسوق العمل.
3. الاشراف على تسجيل وتنظيم النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل وتسوية النزاعات العمالية بالطرق القانونية، وفقًا لأحكام التشريعات النافذة.
4. تنظيم الشؤون المتعلقة بالعاملين الأجانب داخل المملكة والإشراف عليهم وتحديد شروط عملهم.
5. تنمية التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربية والدولية بما يخدم قطاع العمل وتنمية علاقات العمل مع الدول

محاور عمل وزارة العمل

محاور عمل وزارة العمل

تشمل محاور عمل الوزارة مجموعة من المجالات التشغيلية والتنظيمية، ومن أبرزها:

1. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بتنظيم سوق العمل.
2. خدمات التشغيل والتوجيه المهني ومنح مزاولات المهنة.
3. تمويل مشاريع التدريب والتشغيل المهني والتقني.
4. التفتيش والسلامة والصحة المهنية.
5. علاقات العمل والنقابات ومفاوضات العمل الجماعي.
6. تنظيم شؤون العمالة الوافدة بالشراكة مع القطاع الخاص.
7. تعزيز التعاون مع كافة الشركاء في تنظيم سوق العمل.

معايير العمل

معايير العمل

تعمل وزارة العمل على تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية الناظمة لسوق العمل من خلال آليات التفتيش والرقابة وتسوية النزاعات العمالية، وبالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة، بما يسهم في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وسيادة القانون واحترام الكرامة الإنسانية في بيئة العمل، وتعزيز حماية حقوق الإنسان في مجال العمل.

وتستند الوزارة في ذلك إلى مجموعة من المبادئ والمعايير الأساسية، أبرزها:

1. ضمان احترام الحقوق العمالية الأساسية وتعزيز مبادئ العمل اللائق.
2. تطبيق معايير العمل الدولية المعتمدة، ولا سيما الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.
3. عدم التمييز في الاستخدام والعمل.
4. حظر العمل الجبري وعمالة الأطفال.
5. ضمان حرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.
6. تعزيز بيئة عمل آمنة وصحية وفق معايير السلامة والصحة المهنية.

الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي

يتكوّن الهيكل التنظيمي لوزارة العمل وفق نظام التنظيم الإداري رقم (6) لسنة 2026 بما يضمن كفاءة إدارة العمل المؤسسي وتكامل الأدوار بين الوحدات التنظيمية المختلفة. ويضم الهيكل الوزير والأمين العام وثلاثة مساعدين للأمين العام، إضافة إلى عدد من المديريات المركزية في مركز الوزارة التي تتولى تنفيذ السياسات والبرامج في مجالات التشغيل والتفتيش والامتثال والسلامة والصحة المهنية وعلاقات العمل والتحول الرقمي والدعم المؤسسي، إلى جانب مديريات العمل في المحافظات التي تعزز حضور الوزارة الميداني وتقديم خدماتها في مختلف مناطق المملكة، فضلًا عن عدد من الوحدات المتخصصة المعنية بالرقابة الداخلية والسياسات وإدارة البيانات والتعاون الدولي والشؤون القانونية والإعلام والعلاقات العامة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز قدرة الوزارة على تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها في تنظيم سوق العمل.

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل

الهيكل التنظيمي للمديريات في المحافظات

الأمين العام

مساعد الأمين العام للعمليات والدعم المؤسسي

- مديرية عمل شمال عمان
- مديرية عمل وسط عمان
- مديرية عمل شرق عمان
- مديرية عمل جنوب عمان
- مديرية عمل الكرك
- مديرية عمل اربد
- مديرية عمل المفرق
- مديرية عمل الطفيلة
- مديرية عمل معان
- مديرية عمل الزرقاء
- مديرية عمل مادبا
- مديرية عمل جرش
- مديرية عمل العقبة
- مديرية عمل البلقاء
- مديرية عمل عجلون

أبرز الإحصاءات والمؤشرات حول سوق العمل

إحصاءات ومؤشرات سوق العمل

تُعد البيانات والإحصاءات الدقيقة حول سوق العمل أساسًا في إعداد الخطة الاستراتيجية ودعم صنع السياسات، إذ تسهم في توجيه الموارد والبرامج لتعزيز التشغيل والحد من البطالة ومعالجة فجوة المهارات. ويواجه سوق العمل الأردني تحديات عدة، من أبرزها تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى السوق، وتغير متطلبات المهارات، واستمرار تدفق العمالة غير الأردنية التي بلغت نسبتها نحو 15.6% من إجمالي قوة العمل عام 2024، ما يستدعي الاستناد إلى مؤشرات رئيسية مثل معدلات البطالة والمشاركة الاقتصادية والتشغيل لتوجيه القرارات الاستراتيجية.

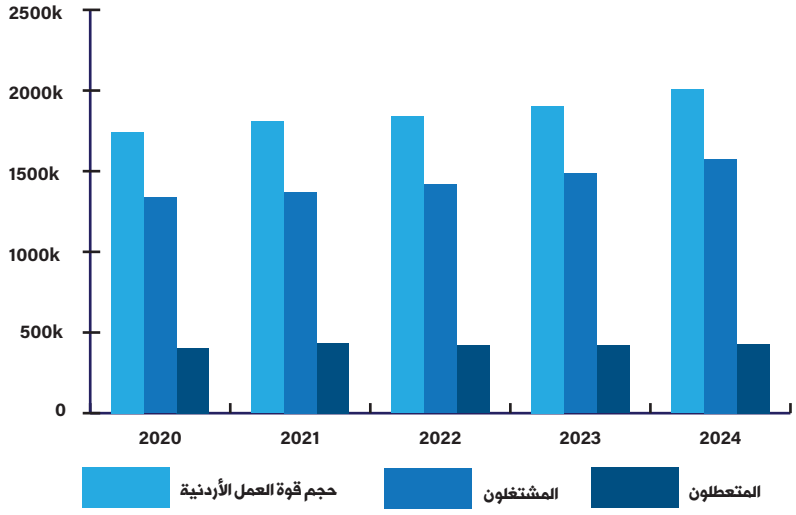

الشكل الأول: حجم قوة العمل للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	حجم قوة العمل الأردنية	المشتغلون	المتعطلون
2020	1,742,413	1,338,308	404,105
2021	1,807,481	1,371,932	435,549
2022	1,838,658	1,418,821	419,837
2023	1,904,040	1,485,675	418,365
2024	2,006,130	1,576,448	429,682

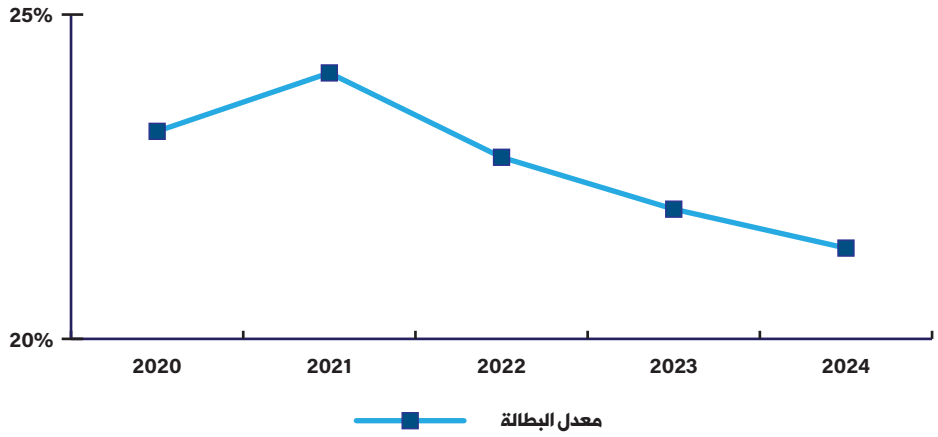

الشكل الثاني: معدل البطالة للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	معدل البطالة
2020	%23.2
2021	%24.1
2022	%22.8
2023	%22
2024	%21.4

المصادر: نظام معلومات سوق العمل و دائرة الإحصاءات العامة

أبرز الإحصاءات والمؤشرات حول سوق العمل

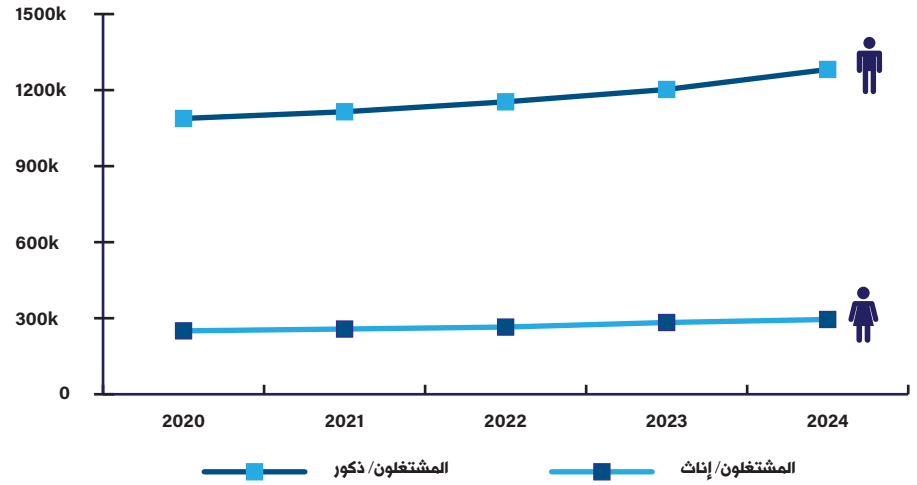

الشكل الثالث: اعداد المشتغلون حسب الجنس للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	المشتغلون/ ذكور	المشتغلون/ إناث
2020	1,088,156	250,152
2021	1,114,578	257,354
2022	1,153,713	265,107
2023	1,202,572	283,103
2024	1,281,431	295,017

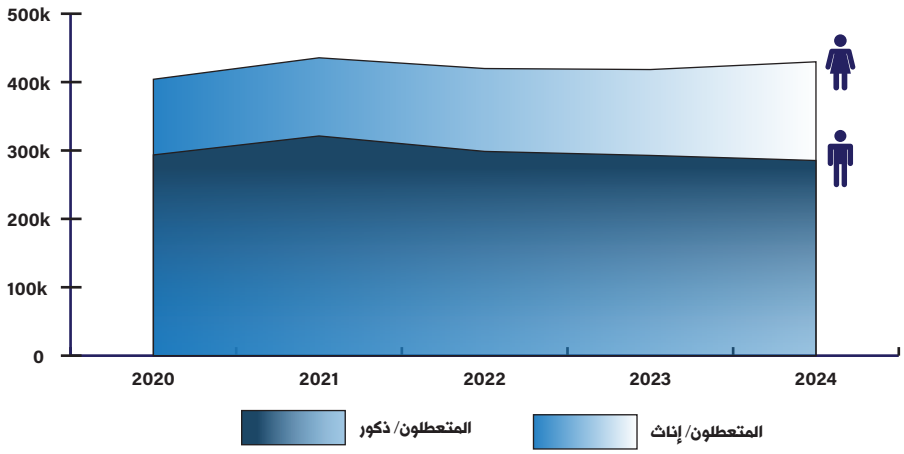

الشكل الرابع: اعداد المتعطلين حسب الجنس للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	المتعطلون/ ذكور	المتعطلون/ إناث
2020	293,510	110,595
2021	321,241	114,308
2022	298,634	121,202
2023	292,788	125,577
2024	285,330	144,352

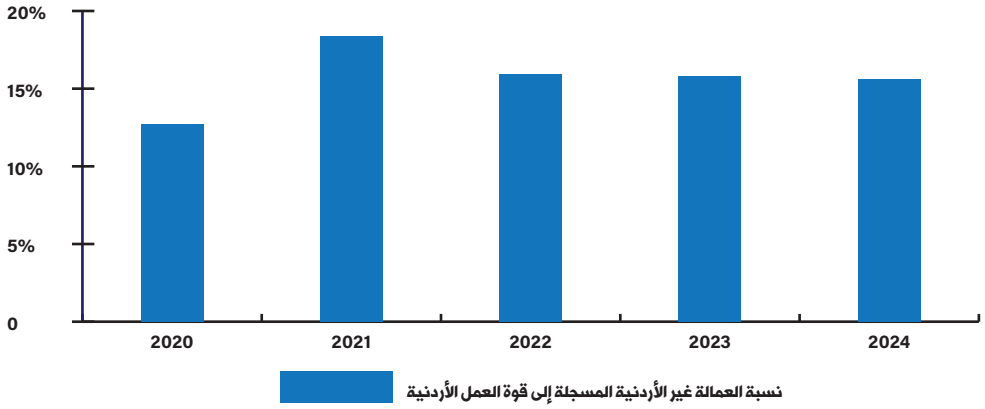

الشكل الخامس: نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة إلى قوة العمل الأردنية للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة إلى قوة العمل الأردنية
2020	%12.7
2021	%18.4
2022	%15.9
2023	%15.8
2024	%15.6

المصادر: نظام معلومات سوق العمل و دائرة الإحصاءات العامة

أبرز الإحصاءات والمؤشرات حول سوق العمل

المؤشر / السنة	معدل المشاركة الإقتصادية المنقحة / ذكور	معدل المشاركة الإقتصادية المنقحة / إناث
2020	%53.6	%14.2
2021	%54.0	%14.0
2022	%53.1	%13.9
2023	%53.2	%14.0
2024	%53.4	%14.9

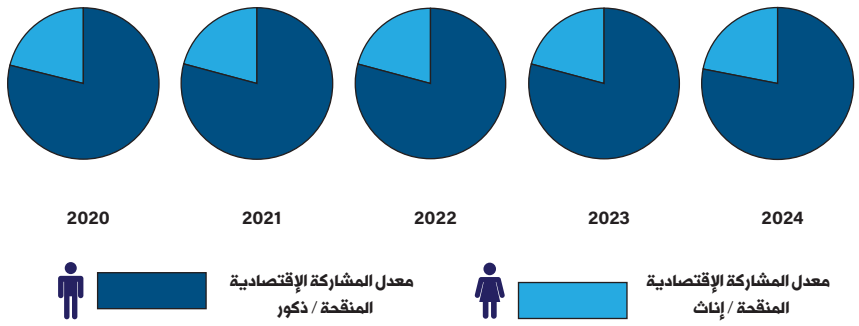

الشكل السادس: معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة حسب الجنس للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	نسبة العمالة غير الأردنية في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.	نسبة الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.
2020	%74.4	%25.6
2021	%70.7	%29.3
2022	%73.5	%26.5
2023	%71.0	%29.0
2024	%71.9	%28.1

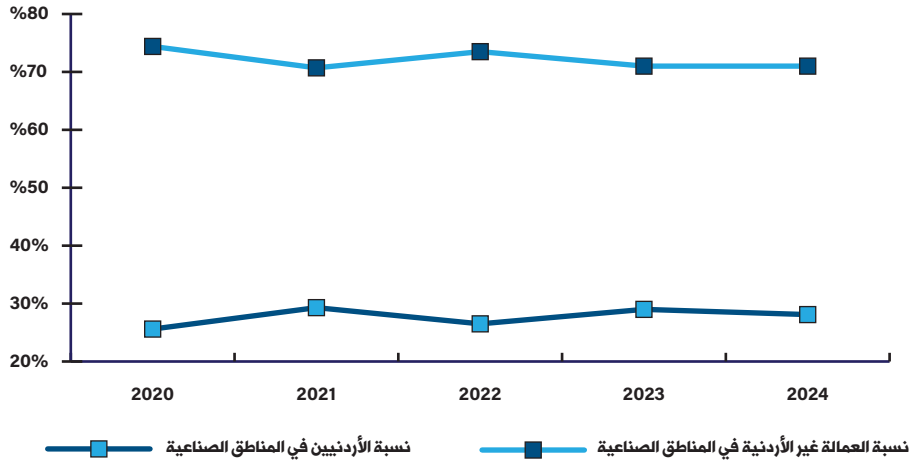

الشكل السابع: نسبة العمالة الأردنية وغير الأردنية في المناطق الصناعية المؤهلة للأعوام 2020- 2024

المؤشر / السنة	الحد الأدنى للأجور
2020	260
2021	260
2022	260
2023	260
2024	290

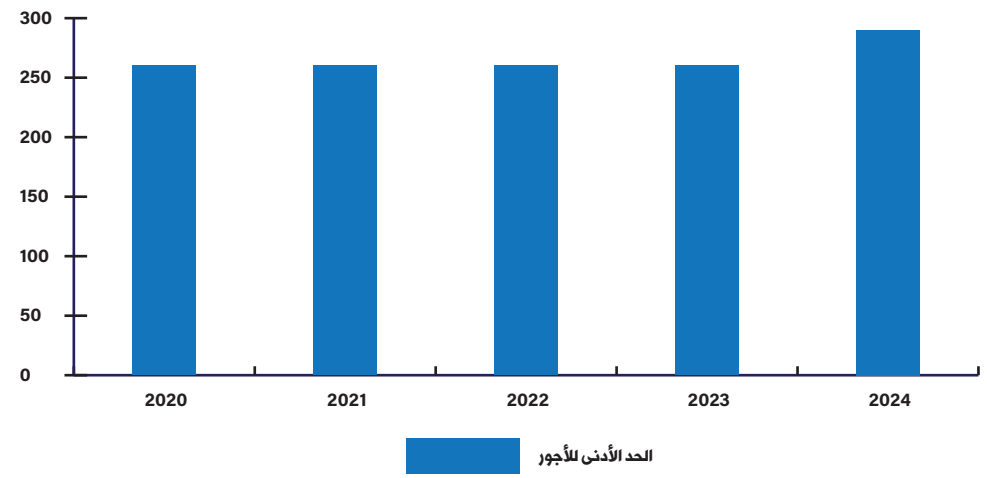

الشكل الثامن: الحد الأدنى للأجور على مدار الأعوام 2020- 2024

المصادر: نظام معلومات سوق العمل و دائرة الإحصاءات العامة

الخطة الاستراتيجية
2030-2026

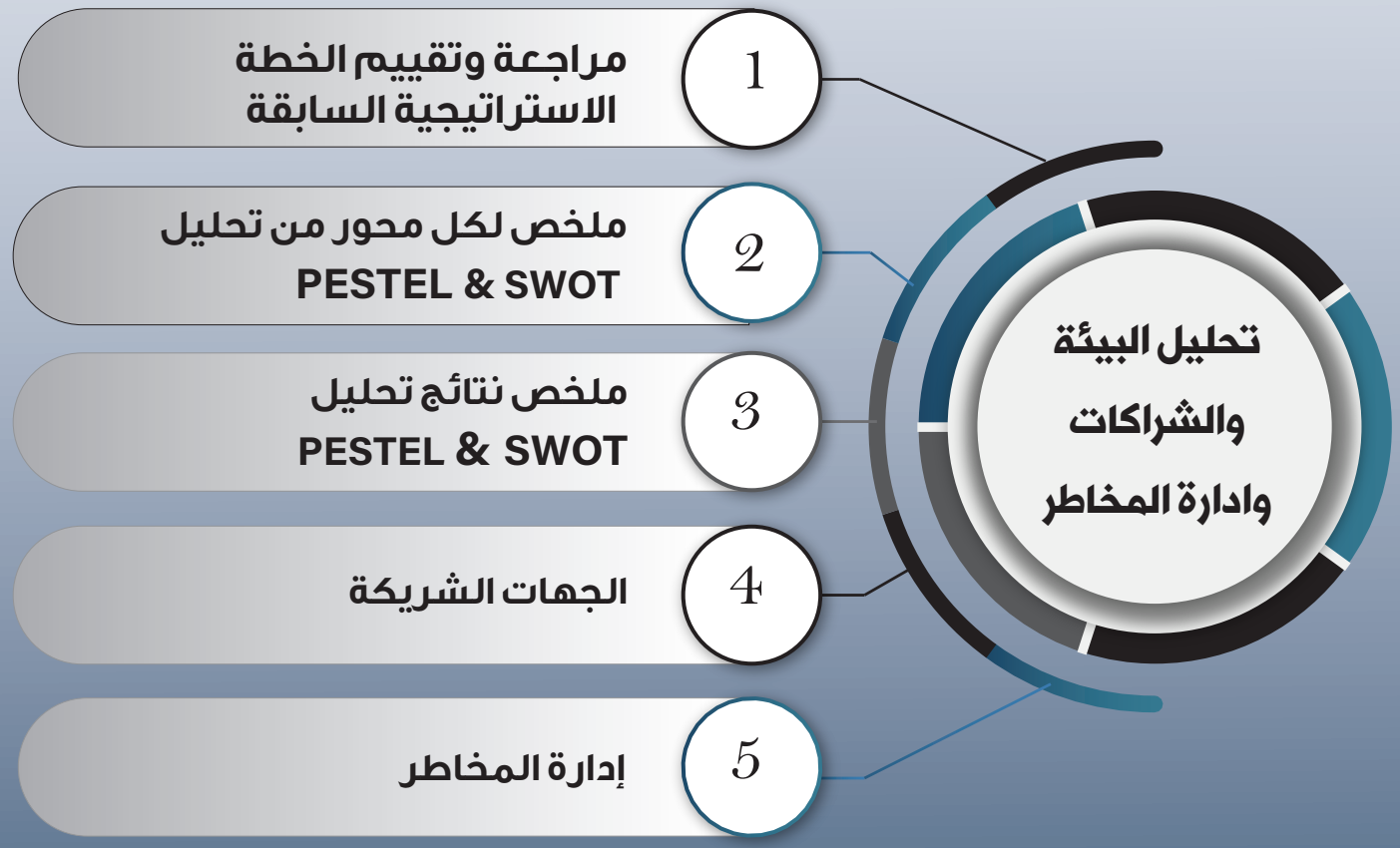

مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة

مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة

في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام (2026-2030)، تم إجراء تقييم شامل للخطة الاستراتيجية السابقة بهدف الوقوف على مستوى الإنجاز المتحقق، وتحديد نقاط القوة والبناء عليها، ورصد التحديات والفجوات التي واجهت التنفيذ، بما يسهم في تحسين جودة التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الأثر التنموي لتدخلات الوزارة. وقد استند هذا التقييم إلى مراجعة الأهداف والبرامج والمبادرات ومؤشرات الأداء، ومدى مواءمتها للأولويات الوطنية ومتغيرات سوق العمل، بما يدعم إعداد خطة استراتيجية أكثر واقعية وفاعلية وقابلة للتنفيذ. ويوضح الجدول أدناه ملخص مستوى الإنجاز على مستوى البرامج للأعوام 2022-2025.

ملخص نسبة الإنجاز على مستوى البرامج للأعوام 2022-2025:

البرنامج	الوزن النسبي	2022	2023	2024	2025
توفير خدمات التدريب والتشغيل للأردنيين	%50	%41	%41.60	%42.60	%45.71
الخدمات الإدارية والمساندة	%30	%13.25	%17.84	%13.30	%19.41
تنظيم سوق العمل الأردني	%20	%24	%29.40	%29.40	%28
المجموع	%100	%78.25	%88.84	%85.03	%93.12

العمليات التي تم انجازها خلال فترة الخطة الاستراتيجية السابقة:

1. إطلاق نظام شامل لبيانات سوق العمل
2. مأسسة نظام فعّال لمتابعة الشكاوى.
3. إعداد بطاقات الوصف الوظيفي بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي الحالي.

العمليات التي لم يتم إستكمالها خلال فترة الخطة الاستراتيجية السابقة:

1. تطوير نظام فعّال لتقييم المخاطر المهنية، والتركيز على التفتيش المبني على الخطورة المرتفعة.
2. تبسيط وهندسة الإجراءات لمتلقي الخدمة وتفعيل مكاتب خدمة الجمهور.
3. استكمال أتمتة كافة الخدمات في وزارة العمل.
4. وضع آليات للتنبؤ باحتياجات الموارد البشرية وتنفيذ خطة الإحلال الوظيفي.
5. إعداد خطة تدريبية وفقًا للمتطلبات التي يحتاجها موظفو الوزارة.

ملخص محاور تحليل PESTEL

يُستخدم هذا التحليل لفهم العوامل الخارجية المؤثرة على عمل الوزارة خلال فترة الخطة الاستراتيجية، وتحديد الفرص والتحديات التي قد تنعكس على سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل، حيث يتضمن هذا التحليل ستة محاور وهي:

S اجتماعي

تشمل الخصائص الديموغرافية للسكان، وارتفاع نسبة الشباب، وزيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بالإضافة إلى جانب قضايا تمكين المرأة وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الحماية الاجتماعية.

E اقتصادي

يرتبط أداء سوق العمل بمعدلات النمو والاستثمار والتضخم، ومستوى النشاط في القطاعات الإنتاجية، ويتأثر هذا الجانب ايضاً معدلات البطالة ونسب المشاركة الاقتصادية ومستويات الأجور.

P سياسي

تتأثر الوزارة بالتوجهات الحكومية المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي والإداري، وبرامج التشغيل الوطنية، وأولويات خفض البطالة وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى دور الشراكات الوطنية والدولية

L قانوني

يخضع عمل الوزارة لمنظومة من التشريعات والتعليمات الناظمة لسوق العمل، المرتبطة بتنظيم علاقات العمل والتفتيش والسلامة والصحة المهنية، أن تحديث وتطوير التشريعات يؤثر في تحقيق الاستقرار في سوق العمل.

E بيئي

يتزايد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر والوظائف المستدامة، ويبرز دور الوزارة في دعم التوجه نحو فرص عمل جديدة في القطاعات الصديقة للبيئة وتعزيز معايير السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل المختلفة.

T تكنولوجي

يشهد سوق العمل توسعًا في الرقمنة واستخدام المنصات الإلكترونية في التوظيف والتدريب، ما يعزز كفاءة الخدمات ويدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

ملخص محاور تحليل SWOT

يهدف هذا التحليل إلى تقييم الوضع المؤسسي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف داخليًا، والفرص والتحديات خارجيًا، بما يدعم توجيه الأهداف الاستراتيجية وبرامج العمل

الضعف

نتمثل بعض جوانب الضعف في محدودية الموارد البشرية والمالية مقارنة بحجم المهام والتحديات، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتطوير الأنظمة الإلكترونية وتكامل قواعد البيانات بين الجهات ذات العلاقة. كما قد تؤثر الإجراءات التقليدية في بعض المجالات على سرعة تقديم الخدمات، إلى جانب الحاجة لتعزيز التنسيق الداخلي ورفع كفاءة بناء القدرات في بعض التخصصات الحديثة.

القوة

تتمتع الوزارة بإطار تشريعي وتنظيمي واضح ينظم سوق العمل ويحدد الأدوار والمسؤوليات. كما تمتلك خبرات تراكمية في إدارة ملفات التشغيل والتفتيش العمالي وتنظيم علاقات العمل، إضافة إلى قاعدة بيانات واسعة حول سوق العمل والعمالة. وتُعد الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية، وتوفر كوادر بشرية مؤهلة، وانتشار المديريات في مختلف المحافظات مما يعزز قدرتها على تنفيذ برامجها وخدماتها، وتتوافق هذه المقومات بشكل مباشر مع توجهات رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033)

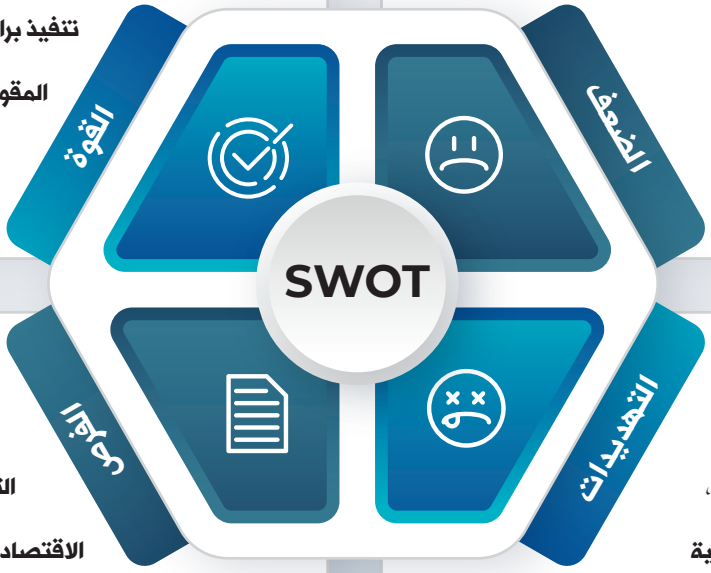

التهديدات

تتمثل أبرز التحديات في استمرار ارتفاع معدلات البطالة، والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي قد تؤثر على فرص العمل والاستثمار. كما يشكل عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحديًا مستمرًا، إلى جانب المنافسة على فرص العمل، والتغيرات السريعة في طبيعة الوظائف نتيجة التطور التكنولوجي.

الفرص

تتوفر فرص مهمة نتيجة التوجهات الوطنية نحو التحديث الاقتصادي والتحول الرقمي، وما يرافقها من دعم حكومي لتعزيز التشغيل وتطوير المهارات. كما أن التوسع في استخدام التكنولوجيا ومنصات التوظيف الإلكترونية يساهم في تحسين الوصول إلى الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. وتُعد الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر والعمل المرن، من الفرص التي يمكن استثمارها لتوسيع نطاق البرامج والمبادرات.

ملخص نتائج تحليل PESTEL

يُبرز تحليل PESTLE العوامل الخارجية المؤثرة في عمل وزارة العمل ضمن بيئة متغيرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتكنولوجيًا وقانونيًا وبيئيًا. حيث تتأثر سياسات التشغيل بالتوجهات الحكومية المرتبطة بالتحديث الاقتصادي، وبالظروف الاقتصادية العامة مثل معدلات النمو والبطالة والاستثمار، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية المرتبطة بارتفاع نسبة الشباب وتنامي الحاجة لتمكين المرأة وتعزيز المشاركة الاقتصادية.

كما يشير التحليل إلى أهمية التحول الرقمي في تطوير خدمات التشغيل وتحسين كفاءة الأنظمة، إلى جانب الدور الذي تلعبه التشريعات الناظمة لسوق العمل في تحقيق الاستقرار وتنظيم العلاقات العمالية. ويبرز كذلك التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والوظائف المستدامة كعامل متنامٍ يفتح مجالات جديدة للتشغيل ويدعم تطوير السياسات والبرامج المستقبلية.

ملخص نتائج تحليل SWOT

يُظهر تحليل SWOT أن وزارة العمل تمتلك مقومات مؤسسية داعمة تتمثل في الإطار التشريعي المنظم، والخبرات المتراكمة، وانتشار مديرياتها، وقواعد البيانات المرتبطة بسوق العمل، ما يعزز قدرتها على تنفيذ برامج التشغيل وتنظيم السوق بكفاءة. كما تتعزز هذه المقومات بوجود توجهات وطنية داعمة، وفي مقدمتها رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033)، التي تتيح فرصًا لتوسيع برامج التدريب والتشغيل وتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات.

وفي المقابل، يبرز التحليل عددًا من التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد، والحاجة إلى تطوير الأنظمة والتكامل المؤسسي، إلى جانب التحديات الخارجية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتسارع التغيرات في متطلبات سوق العمل. ويؤكد ذلك أهمية استثمار نقاط القوة والفرص المتاحة، والعمل على معالجة جوانب الضعف والاستعداد للتعامل مع المتغيرات لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة.

الجهات الشريكة

تعمل وزارة العمل على توسيع وتعزيز وبناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات ومنظمات محلية ودولية، والمشاركة الفاعلة في المبادرات والبرامج المشتركة التي تسهم في تنمية الموارد البشرية وتنظيم سوق العمل، من أبرزهم:

الوزارات الشريكة

- رئاسة الوزراء
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الإدارة المحلية
- وزارة الزراعة
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وزارة الصحة
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة النقل
- وزارة الاستثمار
- وزارة الداخلية
- وزارة المالية
- وزارة البيئة
- وزارة العدل

المنظمات الدولية والأقليمية

- منظمة العمل الدولية (ILO)
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
- الاتحاد الأوروبي (EU)
- الأمم المتحدة ووكالاتها
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- البنك الدولي
- منظمة العمل العربية
- منظمة التعاون الإسلامي

النقابات والمجالس

- الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مجلس البناء الوطني
- النقابات العمالية
- مجلس الأمة (الأعيان والنواب)
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- نقابات أصحاب العمل
- المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

الجهات الشريكة

جهات شريكة اخرى تساهم في تنظيم وتطوير سوق العمل

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- صندوق التنمية والتشغيل
- مؤسسة التدريب المهني
- دائرة الإحصاءات العامة
- هيئة الاعتماد وضمان الجودة
- هيئة الخدمة والإدارة العامة
- مؤسسة المتقاعدين العسكريين والمحاربين
- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- ديوان المحاسبة
- دائرة الموازنة العامة
- دائرة المشتريات الحكومية
- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني
- مؤسسة المواصفات والمقاييس
- الشركات المشغلة للفروع الإنتاجية
- الديوان الملكي الهاشمي
- الجمعية العلمية الملكية
- البلديات
- أمانة عمّان الكبرى
- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
- المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات
- المركز الوطني للأمن السيبراني
- الأمن العام - الإقامة والحدود
- الأمن العام - مديرية الدفاع المدني
- الأمن العام - إدارة ترخيص السواقين والمركبات
- ديوان التشريع والرأي
- البنك المركزي الأردني
- غرف الصناعة
- غرف التجارة
- الصندوق الأردني الهاشمي
- مديرية التقاعد المدني
- هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
- هيئة تنظيم قطاع النقل البري
- هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية (JFZIC)
- هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان
- وحدة مكافحة غسل الأموال
- مؤسسة الإقراض الزراعي
- دائرة العطاءات الحكومية
- دائرة الجمارك العامة
- دائرة المخابرات العامة
- دائرة اللوازم العامة
- الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب
- المجموعة الأردنية للمناطق التنموية والحرة
- إدارة حماية الأسرة
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- الجيش العربي (القوات المسلحة الأردنية)
- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
- الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة
- وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
- جمعية اتحاد المرأة الأردني
- مركز دراسات المرأة
- الاتحاد النسائي الأردني العام
- إدارة التأمين الصحي
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
- المعهد الدبلوماسي الأردني

إدارة المخاطر ودوره في تحديد التوجهات الاستراتيجية

تعمل وزارة العمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة تتأثر بعوامل تشريعية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متعددة، الأمر الذي يفرض وجود مخاطر محتملة قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وجودة الخدمات المقدمة، واستمرارية العمل المؤسسي، وانطلاقًا من ذلك، تُعدّ إدارة المخاطر أحد المرتكزات الأساسية في منظومة الحوكمة والإدارة الاستراتيجية للوزارة، وأداة محورية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتعزيز الجاهزية المؤسسية، ورفع كفاءة الأداء.

وتسعى وزارة العمل من خلال هذه الخطة الاستراتيجية إلى دمج إدارة المخاطر ضمن جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، عبر اعتماد منهجية متكاملة تقوم على التنبّه المبكر للمخاطر، وتحليل أسبابها وآثارها المحتملة، وتقييم مستوياتها، وتحديد أولويات التعامل معها بما ينسجم مع مدى تقبّل المخاطر المعتمد. ويسهم هذا النهج في دعم اتخاذ القرار المبني على أسس موضوعية وبيانات موثوقة، وتوجيه الموارد بكفاءة، والحد من الانقطاعات التشغيلية، وضمان استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة وعدالة.

وقد تم إعداد استراتيجية إدارة المخاطر في وزارة العمل للأعوام 2026-2030، وإعداد سجل مخاطر مؤسسي وخطط معالجة متوائمة مع الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2026-2030، بما يضمن تغطية جميع محاورها وأهدافها وبرامجها، ويعزّز قدرة الوزارة على تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية، والمحافظة على سمعتها المؤسسية، والالتزام بالتشريعات والأنظمة ذات العلاقة. وبناءً عليه، تشكّل إدارة المخاطر إطارًا داعمًا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وأداة رقابية وتطويرية تسهم في تحقيق الأهداف بكفاءة واستدامة، وتدعم بناء مؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع المتغيرات والتحديات المستقبلية.

مستوى المخاطر = الاحتمالية * التأثير

تصنف الى اربع مستويات

منخفض : (1-4)　　متوسط : (5-10)

مرتفع : (11-18)　　حرج : (19-25)

تأثير الخطر

احتمالية الخطر

1	2	3	4	5
2	4	6	8	10
3	6	9	12	15
4	8	12	16	20
5	10	15	20	25

مصفوفة مستوى المخاطر 5*5

مراحل تحليل المخاطر

الخطة الاستراتيجية
2026-2030

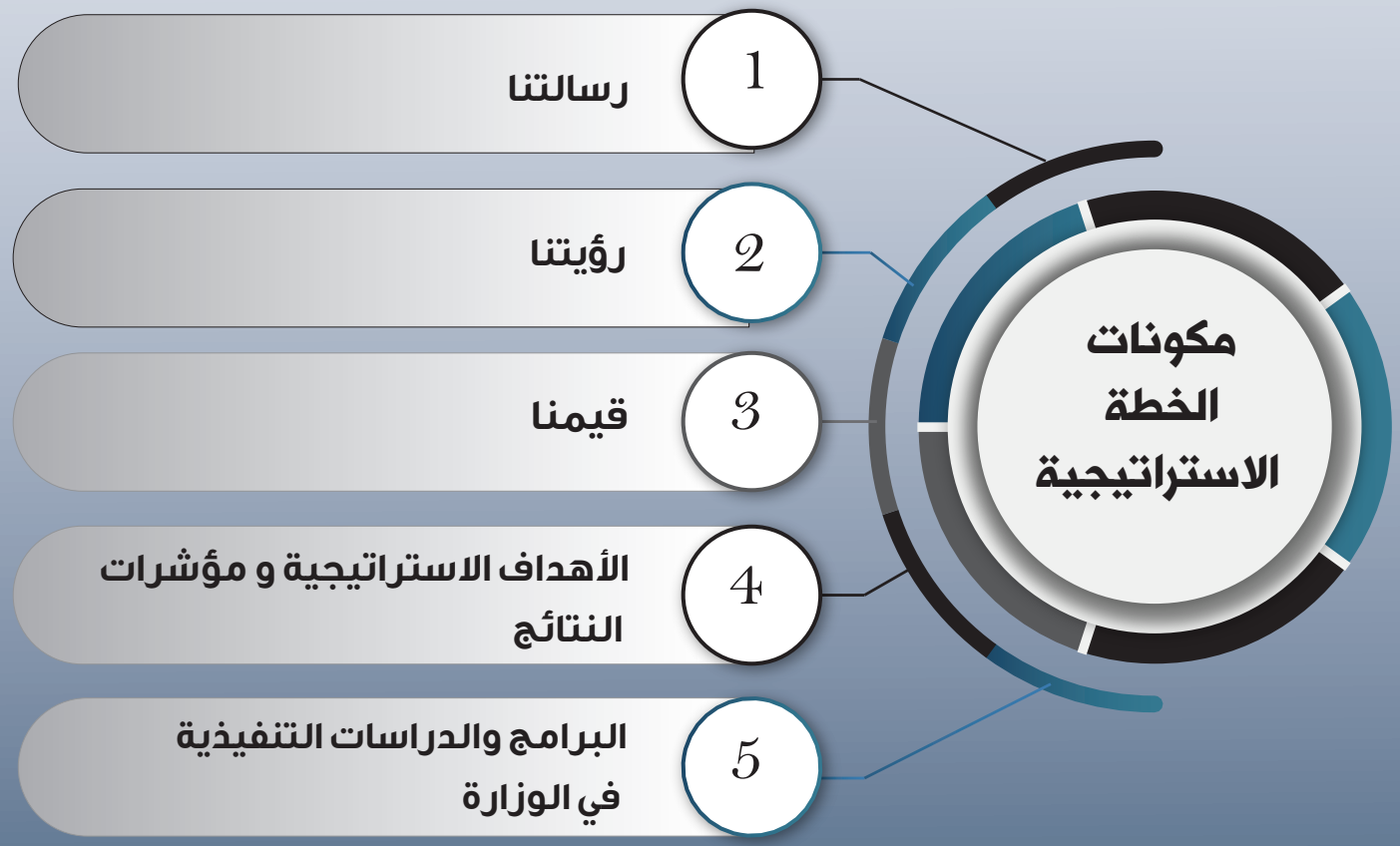

الخطة الاستراتيجية
2030-2026

رؤيتنا

سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة, جاذب للكفاءات, في بيئة عمل مستقرة وآمنة.

رسالتنا

تنظيم سوق العمل وتطويره وفقاً لأفضل الممارسات وضمان العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة مؤهلة ومنتجة وتعزيز ريادة الأعمال وتسويق الكفاءات في الخارج وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية الفاعلة وفق نهج تشاركي مع كافة الشركاء.

قيمنا

أهداف الخطة الاستراتيجية

صيغت اهدافنا الإستراتيجية لتجسد رؤيتنا ورسالتنا في بناء منظومة متكاملة لسوق عمل متوازن، تصان فيها حقوق العمال، وتراعى مصالح اصحاب العمل، ضمن اداء مؤسسي متميز.

الهدف الأول

زيادة معدلات التشغيل للأردنيين والأردنيات،وتنظيم شؤون العمالة الوافدة

1. عدد المشتغلين على مستوى برامج وزارة العمل.
2. نسبة تنفيذ خطة التحول إلى العمالة الرسمية من إجمالي الأنشطة والمستهدفات المعتمدة في الخطة.
3. نسبة العمالة الوافدة المصرحة من اجمالي العمالة الكلية

الهدف الثاني

رفع مستوى الامتثال لتشريعات العمل ومعايير السلامة والصحة المهنية، بما يضمن بيئة عمل لائقة.

1. نسبة امتثال المنشآت التي تم زيارتها لمتطلبات قانون العمل.
2. نسبة الشكاوى التي تم حلها من اجمالي عدد الشكاوى الواردة على منصة حماية .
3. عدد الزيارات التفتيشية.
4. نسبة النزاعات العمالية التي تم حلها من اجمالي عدد النزاعات .
5. عدد التشريعات التي تم مراجعتها وإقرارها.
6. نسبة انخفاض حوادث وإصابات العمل بالنسبة الى السنوات الماضية.

الهدف الثالث

تطوير الأداء المؤسسي والتحسين المستمر في جودة الخدمات والقرارات المبنية على الأدلة.

1. تحسن نسبة مستوى رضا متلقي الخدمات عن خدمات الوزارة .
2. نسبة اتمتة خدمات وزارة العمل.
3. عدد سياسات ودراسات سوق العمل التي تم إعدادها.
4. عدد المؤشرات الجديدة على نظام معلومات سوق العمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
5. تحقيق درجة متقدمة ضمن تقارير الأداء المؤسسي.

البرامج والدراسات في الوزارة

للهدف الأول

زيادة معدلات التشغيل للأردنيين والأردنيات، وتنظيم شؤون العمالة الوافدة

اسم البرامج و الدراسات			
دراسة احتياجات متطلبات سوق العمل الألماني من الوظائف بالنسبة للأردنيين	دراسة مؤشرات سوق العمل في الأردن	تعزيز الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى الرسمية.	مشروع تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة
دراسة برنامج الاستعداد والتدريب المتخصص للسوق الألماني	ورقة سياسات حول رفع مشاركة الإناث في القوى العاملة	اتمتة الارشاد المهني	دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن
برنامج الاستعداد والتدريب المتخصص للسوق الألماني / مركز حركة العمالة	الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي	برنامج (عربات الطعام المتنقلة)	البرنامج الموجه بالنتائج لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن 2024- 2028
دراسة اعداد العاملين في مهن المستقبل	زيارات ميدانية لرفع الوعي حول العمل المرن	تنفيذ ومتابعة أهداف البرنامج الوطني للتشغيل	برنامج قياس فعالية الإرشاد المهني
دراسة أبرز الدول التي تنتقل اليها العمالة الاردنية وابرز الخصائص الجاذبة للعمالة والتشغيل	إنشاء ومتابعة تشغيل الفروع والوحدات الإنتاجية في المحافظات	أتمتة نظام للمتابعة الميدانية لمكاتب التشغيل في المحافظات	خطة تلبية الاحتياجات من الوظائف ذات الجودة العالية/ على مستوى اقتصادي
دراسات وظائف ذات الجودة العالية	تنفيذ الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي بما يعزز رفع مشاركة المرأة الاقتصادية	نظام الحوكمة المالية والهندسية للفروع والوحدات الإنتاجية	مشروع أتمتة الإرشاد المهني
	مشروع تطوير وأتمتة نظام العمالة الوافدة.	تمويل مشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني	

البرامج والدراسات في الوزارة

للهدف الثاني

رفع مستوى الامتثال لتشريعات العمل ومعايير السلامة والصحة المهنية، بما يضمن بيئة عمل لائقة.

اسماء البرامج و الدراسات			
دراسة تعدد مرجعيات وجهات ناظمة لتنظيم العمل المهني فيما يتعلق باجراء اختبارات ومنح المزاولات للمهنة.	دراسة تعزيز بيئة العمل اللائقة من خلال تطوير الإطار القانوني للسلامة والصحة المهنية في الأردن.	برنامج العمل اللائق/ تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل (برنامج العمل الأفضل سابقا).	قرض المساعدة المالية الكلية MFA IV (2025-2026).
تطوير منظومة منح مزاولات المهنة والاختبارات المهنية.	تحديث آليات امتثال القطاع الخاص بتشريعات سوق العمل من أجل بيئة عمل لائقة.	تطوير اجراءات تنظيم العاملين في المنازل.	حملة واعي واعية.
دراسة تطوير اجراءات التفتيش.	مكافحة الاتجار بالبشر.	تطوير نظام فعال لتقييم المخاطر المهنية والتركيز على التفتيش المبني على الخطورة المرتفعة.	البرنامج الموجه بالنتائج لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن 2024-2028.
دراسة تعزيز اليات استقدام العاملين في المنازل	استكمال مأسسة نظام فعال لمتابعة الشكاوى، تطوير منصة حماية.	دراسة إمكانية اشتراط متطلبات السلامة والصحة المهنية ضمن متطلبات الترخيص للمؤسسات ودراسة إمكانية التحقق من هذه القائمة للدفاع المدني.	علاقات العمل والمفاوضات الجماعية.
دراسة تنظيم خدمة التزويد للعاملين.	تعزيز منظومة التفتيش الأخضر.	دراسة أثر الاقتصاد غير المنظم على النمو الاقتصادي في الأردن.	تطوير تشريعات العمل.
دراسة توحيد الجهة المنظمة لاستقدام واستخدام العاملين غير الأردنيين.	تطوير نظام التصاريح الالكتروني.		

البرامج والدراسات في الوزارة

للهدف الثالث

تطوير الأداء المؤسسي والتحسين المستمر في جودة الخدمات والقرارات المبنية على الأدلة.

اسماء البرامج والدراسات			
إنشاء مرصد سوق العمل الأردني.	استكمال أتمتة كافة الخدمات في الوزارة.	رفع رضى الموظفين.	دراسة رضى العاملين في بيئة العمل.
إنشاء نظام معلومات موحد لربط مخرجات التعليم بسوق العمل.	مبادرة الاكياس البيئية.	وضع آليات للتنبؤ باحتياجات الموارد البشرية وتنفيذ خطة للإحلال الوظيفي.	دراسة حول حوكمة إجراءات دعم مشاريع التعليم المهني والتقني.
تطوير نظام معلومات سوق العمل.	انتقال (المديريات التابعة للوزارة) الى مباني تتوائم مع متطلبات المتسوق الخفي ومستجيبة لاحتياجات ذوي الاعاقة.	استكمال إعداد بطاقات الوصف الوظيفي بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي المحدث.	مشروع الحصول على شهادة iso 9001 في مديريات وزارة العمل.
ادارة البيانات ورفع جودتها.	رفع رضى الشركاء.	إعداد خطة تدريبية وفقا للمتطلبات التي يحتاجها موظفي الوزارة.	استكمال رسم العمليات ضمن مصفوفة الأمن السيبراني وتطوير استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي.
تحليل مؤشرات سوق العمل وإعداد سياسات ودراسات متخصصة.	ربط الاداء الفردي بالمؤسسي.	تبسيط وهندسة الإجراءات لمتلقي الخدمة وتفعيل مكاتب خدمة الجمهور.	الالتزام بالموازنات المعتمدة.
مشروع تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة.	تحسين جودة الخدمات المقدمة للموظفين.	دراسات تقيم الأثر التشريعي	

الخطة الاستراتيجية
2030-2026

الأهداف والمؤشرات الدولية و الوطنية

1. أهداف التنمية المستدامة و اهم المؤشرات العالمية
2. رؤى التحديث الملكي
3. مؤشرات الاثر لرؤية التحديث الاقتصادي
4. البرامج الخاصة في الوزارة ضمن برامج رؤية التحديث الاقتصادي
5. الاستراتيجيات الوطنية

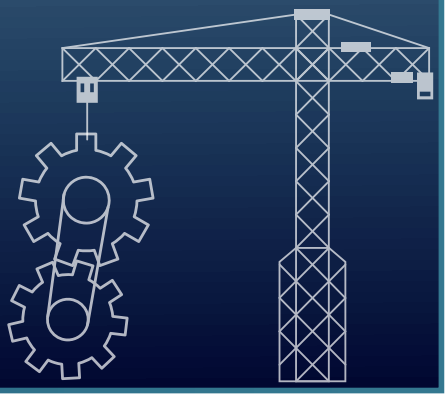

اهداف التنمية المستدامة

تتقاطع أدوار وزارة العمل مع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار وطني يدعم التنمية الشاملة والمستدامة والهدف الرئيسي الذي تحققه الوزارة بشكل مباشر هو الهدف الثامن: العمل الائق ونمو الاقتصاد

اهم المؤشرات العالمية

1. مؤشر جهوزية الاعمال
2. مؤشر الابتكار العالمي
3. مؤشر ليغاتوم للازدهار
4. المؤشر العالمي لريادة الأعمال
5. مؤشر التنمية البشرية
6. مؤشر المرأة وانشطة الاعمال والقانون

رؤى التحديث الملكي

تشير رؤى التحديث الملكي إلى منظومة متكاملة من المسارات التحديثية التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني لضمان انتقال الدولة الأردنية إلى نموذج مستقبلي متطور.

تتلخص هذه الرؤى في ثلاثة مسارات رئيسية متوازية:

رؤية التحديث الاقتصادي

تتمحور رؤيةُ التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «مستقبل أفضل» وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركنًا أساسيًا في هذه الرؤية المستقبلية.

اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية
ROYAL COMMITTEE TO MODERNISE THE POLITICAL SYSTEM

ترسيخ منظومة سياسية حديثة تقوم على المشاركة الفاعلة، وسيادة القانون، والتعددية، وتعزيز دور الأحزاب والبرلمان، بما يضمن تمثيلاً أوسع للمواطنين، ويعزز الاستقرار ويواكب مسارات الإصلاح الشامل في الأردن.

تحديث القطاع العام

تحقيق قطاع عام كفؤ وفعال، يتمحور حول المواطن ويعزز جودة الخدمات والحوكمة الرشيدة، ويعتمد التحول الرقمي والقرارات المبنية على الأدلة، بما يدعم التنمية المستدامة والقدرة المؤسسية في الأردن.

مؤشرات الاثر لرؤية التحديث الاقتصادية

- عدد المشتغلين على مستوى برامج وزارة العمل (مديريات التشغيل الفروع الانتاجية، البرنامج الوطني للتشغيل)
- نسبة العمالة الوافدة
- عدد العاملين بالوظائف ذات الجودة العالية
- نسبة رضا العاملين عن بيئة العمل
- نسبة امتثال المنشآت باشتراطات القانون للعمل اللائق واشتراطات السلامة والصحة المهنية
- معدل الشكاوى العمالية
- نسبة الملتحقين بسوق العمل من ذوي الإعاقة
- عدد العاملين في وظائف المستقبل
- إنتاجية العامل
- نسبة المشتغلين من إجمالي خريجي برامج التدريب التقني والمهني خلال فترة 12 شهراً
- معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة

البرامج الخاصة بالوزارة ضمن برامج
رؤية التحديث الاقتصادي

محرك الريادة والإبداع

هو أحد الركائز الثمانية الأساسية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن (2023–2033)

القطاع	المبادرة	اسم المشروع	سنوات التنفيذ
قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني	تعزيز البنية التحتية التدريبية ومواءمة التقنيات والتكنولوجيا العالمية ومواءمة متطلبات سوق العمل (مهن المستقبل)	تنفيذ برنامج تطوير وتعزيز التعليم والتدريب الفني والمهني (CAVT)	2029-2023
	إنشاء منصة وطنية لربط المخرجات مع سوق العمل ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل	إنشاء نظام معلومات موحد لربط مخرجات التعليم بسوق العمل	2028-2023
قطاع العمل والتشغيل	تنظيم ودمج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الوطني	تعزيز الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى الرسمية	2029-2026
	إيجاد اطار حوكمة للقطاع ضمن أفضل الممارسات العالمية	تنفيذ الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي بما يعزز رفع مشاركة المرأة الاقتصادية	2029-2024

البرامج الخاصة بالوزارة ضمن برامج

رؤية التحديث الاقتصادي

محرك الريادة والإبداع

هو أحد الركائز الثمانية الأساسية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن (2023–2033)

القطاع	المبادرة	اسم المشروع	سنوات التنفيذ
قطاع العمل والتشغيل	توفير فرص عمل مستدامة للشباب والفتيات	البرنامج الوطني للتشغيل	2028-2023
		إنشاء ومتابعة تشغيل الفروع والوحدات الإنتاجية في المحافظات / دعم مشاريع التدريب المهني والتقني	2029-2023
		عربات الطعام المتنقلة	2028-2026
	بيئة عمل أردنية جاذبة ومحفزة	تحديث أُطر امتثال القطاع الخاص بتشريعات سوق العمل من أجل بيئة عمل لائقة	2029-2026
		قانون تنظيم العمل المهني	2026
		إنشاء مرصد سوق العمل الأردني	2029-2026

الاستراتيجيات الوطنية

تعمل وزارة العمل على مواءمة سياساتها وبرامجها مع الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ذات الصلة، بما يضمن تكامل الجهود، وتعظيم الأثر، وتعزيز تنظيم سوق العمل والحماية الاجتماعية، وبما ينسجم مع التوجهات الوطنية الشاملة، ويأتي في مقدمتها الاستراتيجيات التالية:

اسم الاستراتيجية	الهدف	المحور / مجال الارتباط
الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025-2033)	بناء مجتمع منتج وفعّال من خلال سوق عمل نشط وظروف عمل لائقة.	محور الفرص، العمل اللائق، والضمان الاجتماعي.
الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)	تعزيز خدمات الإرشاد المهني في مديريات وأقسام التشغيل، وتطوير الخدمات المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني، وتحديث النافذة الإلكترونية الموحدة (منصة سجل) لفرص العمل محليًا وعربيًا.	محور تأهيل الشباب لسوق العمل، وبرنامج التشغيل الوطني.
الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)	تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة دون تمييز، وتحقيق العدالة ومشاركتهما المتساوية في العملية التنموية.	انبثقت عنها سياسة شمول النوع الاجتماعي والخطة التنفيذية (2024-2029).
استراتيجية السلامة والصحة المهنية للوقاية والحد من حوادث العمل (2023-2027)	خلق بيئة عمل آمنة وصحية من خلال تقييم المخاطر، ووضع السياسات، والتدريب، وتوفير معدات الحماية، وخطط الطوارئ، وتعزيز ثقافة الوقاية.	الارتقاء بمنظومة السلامة والصحة المهنية في القطاعين العام والخاص، وحماية الطبقة العاملة والحفاظ على سلامة العاملين.
الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2022-2030)	الوقاية والحماية ودمج الأطفال العاملين في التعليم والتدريب، وزيادة الوعي المجتمعي، وتعزيز التشريعات، وإعادة التأهيل.	التفتيش على منشآت القطاع الخاص للتحقق من تطبيق قانون العمل الأردني فيما يخص الحد من عمل الأطفال.
السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية (2020-2030)	تعزيز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم وكفالة تمتعهم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.	تعزيز المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الإدماج في برامج التأهيل والتدريب، ودعم الريادة والابتكار، وإدماجهم في برامج دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر (2024-2027)	الوصول إلى أفضل المعايير الوطنية والدولية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.	محور الوقاية، محور الحماية، وحملات التوعية.